المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة السابعة

محسن خصروف

أما « موريس جانويتز « فقد أكد على أنه « عندما تنهار الثقة في الحكومة المدنية يصبح في مقدور العسكريين أن يتدخلوا في السياسة من اجل حماية الشرعية التي أهدرها المدنيون الفاشلون (٤٤).

لقد كان خوف القوى السياسية التقليدية من أن يؤدي الاستمرار في اللعبة الديمقراطية إلى وقوع السلطة في أيدي القوى التقدمية – الوحدوية ، خوفا واضحا بلغ درجة الرعب ، ثم أنه كان في نفس الوقت يعكس مخاوف القوى الاستعمارية الدولية وخاصة الولايات المتحدة التي انتهزت فرصة تسلم العسكريين للسلطة ففرضت شروطها على الحكومة العسكرية التي قبلت بدورها كل شروط أميركا المجحفة في مقابل المعونات والقروض التي جعلت حكومة العسكريين والاقتصاد السوداني معا ، رهينة الإدارة الاستعمارية الأميركية (٤٠).

وعندما سقطت حكومة العسكريين تحت ضغط الثورة الشعبية في أكتوبر ١٩٦٤، وعادت الحياة الدستورية إلى المجتمع السوداني ، فإن القوى السياسية الطائفية بمسمياتها الحزبية قد عادت لتسلم السلطة السياسة من جديد دون أن تقدم في برامجها أي جديد ، لقد ظلت تستجر نفس أفكارها التقليدية المحافظة ، وكرست كل جهودها من أجل استمرار الديمقراطية « الإجرائية « التي لا تعني أكثر من وجود أحزاب سياسية شكلية ، لا تتنافس على السلطة كما هو مفترض في النظم السياسية البرلمانية ، بل تدور في فلك القوى الاستعمارية الدولية وتبارك هيمنتها ، وتحافظ على ما هو قائم لتكون النتيجة الحتمية لهذا الشكل من العمل السياسي هي السقوط في جديد في مايو ١٩٦٩من خلال انقلاب عسكري ، حيث يتم تعطيل الحياة الدستورية ، ويقع المجتمع السوداني من جديد في قبضة ديكتاتورية ترتدي الزي التقدمي في بداية الأمر ، ويدور ذلك المجتمع في نفس تلك الحلقة المفرغة : (حكومة ديمقراطية شكلا، طائفية رجعية موضوعاً ، تؤدي إلى سقوط التجربة والإتيان بحكومة عسكرية ، ثم عودة للديمقراطية الشكلية لتمهد لعودة العسكريين وهكذا حتى أصبح الحكم العسكري في السودان هو القاعدة وصار الحكم المدني الديمقراطي هو الاستثناء (٤١).

أزمة التحديث :

وفي تطور لاحق في الاتجاهات النظرية ، فرضته كثافة التدخلات العسكرية وما أفرزته من صراعات حادة لا مست بشكل مباشر المصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية ، قدم بعض المفكرين إطاراً آخر تم في ضوئه تناول الظاهرة العسكرية .

وفي هذا الإطار تم التأكيد على أهمية أن تكون السيطرة المدنية أو بمعنى آخر الحكم المدني في العالم الثالث مشفوعاً بخطط وبرامج تنموية وفق أيديولوجيه معينة تضمن الحفاظ على توازن التغير الاجتماعي ، حيث أن العسكريين لا يندفعون إلى الأعمال السياسية إلا عندما تفشل الطبقات أو الفئات الحاكمة في القيام بعملية التحديث التي تتطلب إيجاد مؤسسات وهياكل تنظيمية تساعد على التوسع في عملية التعبئة الاجتماعية ، لاسيما وأن خبرات العالم الثالث قد أثبتت – كما يرى مفكرو هذا الاتجاه – أن المؤسسات التقليدية غير قادرة على إحداث التقدم المادي ، وأن التدخل العسكري في مثل هذه الأوضاع ليس إلا من قبيل ، حمل العبء الناتج عن أزمة التحديث التي عادة ما تكون مصحوبة بتدهور أشكال العمل البرلماني ، وضعف المؤسسات السياسية وشيوع الفساد السياسي الذي قد يطول القوات المسلحة ذاتها ، خاصة عندما تزداد الهوة بين الحكام والمحكومين ، ويزداد التذمر الشعبي ، وتنهار الثقة في الحكومة المدنية ، الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام القوى التي تتبنى اتجاهات متطرفة وهدامة بمسميات مختلفة، وهو ما يدفع العسكريين إلى التدخل من أجل حماية الشرعية ، وتزداد إمكانية التدخل عندما تقوم الدولة بإقحام القوات المسلحة في عمليات ضبط الأمن ، وقمع التمردات وأعمال الشغب ، وزجر القوى السياسية المناهضة للسلطة السياسية.

إن القوات المسلحة في مثل هذه الأوضاع ، وعلى وجه الخصوص صغار الضباط ، لا بد أن يكونوا عرضة لتأثير قوى المعارضة بشكل أو بآخر بالإضافة إلى أن تكرار استخدام الجيش في تلك المهام قد ينعكس إيجابياً على رؤية العسكريين لذاتهم ، حيث يدركون مدى احتياج السلطة السياسية إليهم ، مما قد يترتب عليه أن يتجه العسكريون إلى الإنفراد بالسلطة السياسية كما حدث في باكستان عام ١٩٥٨ وفي نيجيريا عام ١٩٦٤ ، حيث يدرك العسكريون أنهم القوة الوحيدة القادرة على القضاء على الفساد السياسي ، وذلك منعا لكل أشكال المقاومة العنيفة التي تعتبر من أهم مقدمات ظهور النظم الشمولية . (٤٢).

ويبدو من مضمون هذا الاتجاه ، وخاصة من خلال العبارات التي تؤكد على : « الحفاظ على توازن التغير الاجتماعي ، و « انهيار الثقة في الحكومة « و « ظهور اتجاهات متطرفة وهدامة « و « حماية الشرعية « ، يبدو من ذلك أن التدخل في مثل هذه الأوضاع لا بد وأن يكون من قيادة القوات المسلحة ، وأن الهدف هو الحفاظ على نظام يقوم على التفاوت الطبقي والتوازن السياسي والوقاية من سيطرة الاتجاه الراديكالي على الحكم ، كما أن القوات المسلحة ذاتها وخاصة فئة صغار الضباط تشكل هي الأخرى مصدر قلق للنظام السياسي بما فيه القيادة العليا للقوات المسلحة ، وهو ما دفع مفكري هذا الاتجاه إلى القول بأن الفساد السياسي قد يطول القوات المسلحة .

وفي سياق تبرير التدخل العسكري يطرح « نورد لينجر « بعض التساؤلات مثل :

– « ماذا يحدث إذا لم تستطع الحكومة المدنية منع العنف السائد والمؤامرات المبيتة لهدم الهيئات الديمقراطية الموجودة ؟ «

– « إلا تفرض مسئولية وواجبات القوات المسلحة عليها التدخل « ؟

ويؤكد في فقرة أخرى « أن الحكومات المدنية قد تتصرف بطريقة بدائية وغير قانونية عندما تحاول تطبيق المبادئ الديمقراطية « ثم يتساءل « وإذا كانت فرق الضباط ، وخاصة المسكين بزمام القيادة العليا ، هي القوة الوحيدة التي تستطيع إيقاف الحكام المدنيين « ودرء الخطر عن الشرعية فإنه لا بديل لهم غير الدخول في مجال العمل السياسي (٤٣).

أما « موريس جانويتز « فقد أكد على أنه « عندما تنهار الثقة في الحكومة المدنية يصبح في مقدور العسكريين أن يتدخلوا في السياسة من اجل حماية الشرعية التي أهدرها المدنيون الفاشلون (٤٤).

يتبين مما سبق أن التدخل العسكري في الشئون السياسية وفق الرؤية السابقة أمر مشروع ، خاصة وأنه يستهدف حماية الشرعية ، أما الشرعية المعنية هنا فهي شرعية الأنظمة السياسية التابعة للغرب الرأسمالي التي اشترط مفكرو هذا الاتجاه لنجاحها أن تكون قائمة في حكمها على خطط تنموية « وفق إيديولوجية معينة « هي الأيديولوجية الرأسمالية بكل تأكيد، فلقد كان « خوان بيرون « في الأرجنتين يحظى بشعبية كبيرة أوصلته إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية ووفق الشرعية الدستورية، دون أن يثير ذلك أي قلق لدى الدوائر الرأسمالية ، إلا أن القلق قد استبد بتلك الدوائر عندما اتجه الحزب البيروني نحو أحداث تغييرات اجتماعية تستهدف رفع بعض المعاناة عن فقراء الأرجنتين، وخاصة العمال والفلاحين، ومنح العمال من خلال ذلك التوجه حق الإضراب، والمطالبة بتحديد ساعات العمل ، ورفع الأجور، وتمكنوا من انتزاع بعض المكاسب

أما آن للجُرع أن تتوقف؟

عبدالفتاح علي البنوس

●،، تتعاقب علينا الحكومات الواحدة تلو الأخرى وكل واحدة تأتي إلى البرلمان حاملة معها برنامج العمل الخاص بها المرصع بالتوجهات الجادة التي تعتزم القيام بها والمشاريع التي ستعكف جاهدة على تنفيذها والتحولات غير المسبوقة التي ستضعها وبعد مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة، يظل المواطنون في حالة ترقب الأداء للحكومة والوفاء بكل ما وعدت به ودائما لا يتحقق إلا الشيء البسيط فيما تكون المحصلة النهائية لهذه الحكومات المزيد من القروض والديون والجرع والتدهور الاقتصادي والإغراق في الغلاء والأزمات التي تجعل من حياة المواطنين جحيماً في جحيم فيما تذهب برامجها إلى غيابة الجب وهكذا درجت العادة لدى مختلف الحكومات.

وفي خضم الأزمات السياسية التي شهدتها بلادنا العام الماضي اتخذت حكومة الدكتور مجور قراراً برفع سعر البترول إلى ٣٥٠٠ ريال للدبة سعة ٢٠ لتراً بزيادة بلغت ٢٠٠٠ ريال عن السعر السابق وذلك لتغطية المرتبات الخاصة بالموظفين نظراً لانحسار نسبة الإيرادات الحكومية التي تأثرت نتيجة الظروف التي تمر بها البلاد، ولكن الحكومة لم ترفع سعر الديزل لأنها تدرك جيداً ماذا يعني ذلك؟ وما سينعكس قرار الزيادة على أوضاع المزارعين والمواطنين والأضرار الجسيمة التي ستنجم عنها، على اعتبار أن رفع سعر الديزل سيترتب عليه رفع أسعار المواد الغذائية وأسعار الخدمات الأساسية وفي مقدمتها المياه والكهرباء وهو ما يعني القضاء على المواطنين بالضربة القاضية وهم الذين لم يكادوا يتجاوزون تبعات الأزمات السياسية والأضرار التي لحقت بهم بسببها، ومع ذلك فإن الشارع اليمني أبدى قبوله بقرار رفع سعر البترول بعد أن تحدثت السلطات الحكومية المختصة عن نية الحكومة تخفيض سعر البترول بعد أن تتجاوز البلاد الأوضاع الراهنة علاوة على كون استخدامات البترول بالنسبة للمواطن العادي تكاد تكون محدودة جداً بخلاف الديزل الأكثر استخداماً والأكثر استهلاكاً.

وعقب تشكيل حكومة الوفاق الوطني ظل المواطن اليمني يترقب قرار تخفيض سعر البترول والغاز وبما يتماشى مع الأسعار العالمية بهدف تخفيف المعاناة عن المواطنين من ذوي الدخل المتوسط والمحدود وشريحة الفقراء والمعدمين وخصوصاً بعد التصريحات التي وردت على ألسنة بعض الوزراء بشأن توجهات الحكومة في إعادة النظر في سعر البترول ولكن المفاجأة كانت قيام الحكومة الموقرة برفع سعر الديزل بواقع ١٠٠٪ مع تخفيض سعر البترول ألف ريال للدبة سعة ٢٠ لتراً والتي كان من المفترض أن تعود إلى ١٥٠٠ ريال باعتبار أن رفع سعر البترول إلى ٣٥٠٠ ريال كان مجرد إجراء مؤقت لتغطية حالة العجز في المرتبات والنفقات الضرورية للحكومة، وقد شكل قرار رفع الديزل صدمة للمواطنين الذين بدا لهم الوضع في البلاد لن يتجه نحو الاستقرار ما دامت الحكومة قد دشنت عملها بجرعة اقل ما يقال عنها بأنها قاتلة في حق الشعب، لأننا جميعاً ندرك أن أزمة الديزل طويلة الأمد ليست بسبب رخص سعره وهو ما أوجد السوق السوداء وفتح الباب على مصراعيه أمام أصحاب المحطات لبيعه في السوق السوداء وبأسعار خيالية فأزمة الديزل ناجمة عن غياب هيبة الدولة وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين والسبب الأهم وهو عدم وجود إرادة سياسية صلبة لايقاف هذه الأزمة المفتعلة ووضع نهاية الطوابير الطويلة للسيارات والمركبات أمام المحطات، فالسوق السوداء لم تعد كذلك وصار لها مواقع على الطرقات العامة وفي وسط المدن الرئيسية بما في ذلك العاصمة صنعاء وأعتقد أن قمة الفوضى والاستهتار واللامبالات عندما يكون أحد هذه الأسواق على بعد أمتار قليلة من ديوان عامة المحافظة دون أن تحرك السلطات المحلية ساكناً، وهذا يفند الإدعاءات التي تروج لها حكومة الوفاق بأن قرار رفع سعر الديزل الهدف منه إنهاء أزمة الديزل والقضاء على السوق السوداء، لأن العقل والمنطق يقولان بأن رفع سعر الديزل هو بمثابة إعلان حرب على الشعب والمزارعين منهم على وجه الخصوص، فالمزارعون خسروا كثيراً العام الماضي بسبب تلف محاصيلهم الزراعية لعدم توفر مادة الديزل وكان من واجب حكومة الوفاق تعويض هذه الخسائر من خلال توفير كميات تلبي حاجة الاستهلاك لدى المزارعين من أجل مساعدتهم على تعويض خسائر العام الماضي، وعليه وعقب رفض البرلمان زيادة سعر الديزل فإن المؤمل على الحكومة العمل على إعادة النظر في قرار الزيادة مراعاة لأوضاع البلاد والعباد، فالزيادة مجحفة وستزيد من الطين بلة، ولا نريد الحكومة أن تفتح جبهة صراع مع البرلمان على اعتبار أن موقف البرلمان جاء نتيجة ردود الأفعال الشعبية الغاضبة الرافضة لقرار رفع سعر الديزل فالمسألة لا تحتاج إلى عناد وتصلب في المواقف وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بأوضاع المواطنين المعيشية.

لا نريد أن تقع حكومة الوفاق الوطني أسيرة لمسلسل الجرع، هذا المسلسل الممل الذي أصاب السواد الأعظم من أبناء الشعب اليأس والاحباط وأدخل الكثير منهم إلى مراكز ومستشفيات الطب النفسي والأمراض العصبية وقذف بالبعض الآخر إلى الشوارع بعد أن وصلوا إلى مستويات متقدمة من الجنون ودفع بالبعض أيضاً إلى الانتحار نتيجة ضعف الإيمان، البلاد تزخر بالكوادر الاقتصادية الفذة القادرة على وضع تصورات علمية واقتصادية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية دون أن يطال المواطن أي ضرر جراء ذلك، والمطلوب فقط إتاحة الفرصة أمام هذه الكفاءات الوطنية للإسهام في خدمة الوطن وتوفير كل سبل الحياة الكريمة للمواطنين وبإمكان البلاد والعباد تجاوز هذه الظروف من خلال معالجات المختصين من المشهود لهم بالوطنية والنزاهة، وصدقوني إن لدينا موارد طبيعية وثروات حباها لنا المولى عز وجل بحاجة فقط إلى أن نستغلها الاستغلال الأمثل، بحيث تصب إيراداتها في الخزينة العامة للدولة لجني المواطن ثمارها، ولقد آن الأوان لرفع استغلال أفراد أو جماعات على هذه الثروات والموارد الهامة على اعتبار أنها ثروات وممتلكات عامة ولا يجوز تشفيرها أو تقاسمها بين قوى النفوذ السياسي والقبلي والعسكري، وأنا على ثقة بأن استغلال هذه الثروات لمصلحة الوطن والشعب سيضمن نهاية حتمية للجرع والأزمات الاقتصادية بإذن الله، ولن نكون حينها في حاجة إلى قروض ومساعدات لطالما كانت على حساب سيادتنا الوطنية وعزتنا وكرامتنا ومكانتنا بين الدول الشقيقة والصديقة والله من وراء القصد.

Fatah 777602977 @yahoo .com

وبرقية إلى وزير الإعلام

ناجي عبدالله الحرازي

●،، الشفافية مطلوبة أيضا عند اختيار أو تعيين الملحقين أو المستشارين الإعلاميين في سفاراتنا بالخارج. بحيث لا تلاحقنا سلبيات السنوات الماضية وتجعلنا نضرب أخماسا في أسداس ونردد «اللهم لا حسد « ونحن نتساءل عن ظروف وملابسات تعيين هذا الزميل أو ذاك أو تكليفه بهذه المهمة أو تلك .

وكما أشدنا بقرار الأخ وزير التعليم العالي والبحث العلمي الإعلان عن استعداد الوزارة لتلقي طلبات الراغبين في شغل وظيفة ملحق أو مستشار ثقافي – وهو ما حدث خلال الأيام الماضية –، وهو الإعلان الذي قوبل بالترحيب ، ودفع العشرات ، وربما المئات ممن اعتقدوا أن الشروط المطلوبة للوظيفة تتوفر فيهم للتقدم بطلبات الترشح للوظيفة، على أمل أن يتم اختيار المطلوبين بشفافية ووفقا للقانون ، وبحيث يتقبل الجميع النتيجة بروح رياضية .

وكما دعونا الأخ وزير الخارجية لتبني نفس السياسة عند تعيين موظفين جدد في الوزارة ، أو في سفاراتنا وقنصلياتنا وملحقياتنا ، بدلا من اقتصار التعيين على سعداء الحظ وأصحاب الوساطة والمحسوبية ، كما تابعنا خلال السنوات الماضية بعدما اختفت إعلانات وزارة الخارجية عن وظائف شاغرة وبعدما توقفت الوزارة عن استقبال المحالين إليها (بحكم تخصصهم) من وزارة الخدمة المدنية..

ها نحن اليوم ندعو الأخ وزير الإعلام أيضا لتبني نفس السياسة ، إذا ما رغبت الوزارة في تعيين ملحق أو مستشار إعلامي في هذا البلد أو ذاك ، بحيث لايفاجأ الوسط الإعلامي بتعيين هذا الزميل أو ذاك بدون مقدمة وباسلوب يثير شكوك البعض ويدفعهم للاعتقاد أن كثيرا من السلبيات التي طالما شكونا منها خلال السنوات الماضية ستتواصل ، ومعها ستستمر تساؤلات وحيرة المعنيين بها ، سواء أكانوا من موظفي الجهات ذات العلاقة ، أو من خارجها .

وهذه الدعوات لا تعني أنه ليس من حق هذا الموظف أو ذاك أن يطمح في تكليفه بمهمة في الخارج تمنحه شرف تمثيل البلاد ، أو أن لايكون للوزير أو الوزارة المعنية ولائحتها التنفيذية والقوانين المنظمة لعملها رأي أو علاقة بهذه التعيينات أو التكليفات التي تتطلبها مصلحة العمل والمصلحة العامة ، بل أن تتم هذه التعيينات وفقا لتقاليد متفق عليها أو سياسة محددة المعالم ، لاغموض فيها ولا التباس.

وهذا الالتزام بالتقاليد المتفق عليها أو السياسة التي نتوقع جميعا إقرارها على كافة المستويات ، بدءاً من رئاسة الجمهورية ثم رئاسة الوزراء ومرورا بالجهات أو الوزارات المعنية ، يجب أن لا تتيح مجالا للإستثناءات أو المجاملات أو غيرها من المبررات التي لم تعد مقبولة بعد كل ما شهدته بلادنا خلال الأشهر الماضية ، وبعد كل ما قيل عن عهد جديد سنتخلص فيه من السلبيات ونصحح الأخطاء ونهتم أكثر بمشاكل التنمية والخدمات الأساسية ، بدلا من القيل والقال وإهدار طاقاتنا فيما لا ينفع ولا يسمن من جوع.

التوافق وتطهير النفوس؟!

عبدالسلام ناجي الحمادي

هنا ثورة الجميع هنا أنشودة التغيير التي كانت وستظل وجهة الجميع وراية الوطن في بلد الاستقرار والأمن والأمان والتنمية والازدهار والتحولات.

بلادنا اليمن.. موطن الحكمة والإيمان.. وطن السعيدة والشورى والأمان.. جغرافية الوحدة والأصالة والتميز والإبداع.. في اليمن شعب مؤمن مؤازر للسلام والأمان والنصرة الدين والحق والعدالة .. وقد صار ما صار فيها وترك آثاراً مؤلمة في النفوس ومدمرة في المواقع والمواجع في زمان ومكان وظرف غير متوقع.

واليوم وبعد أن قطع الجميع أشواطاً جميلة مهمة عقلانية واستعادت الناس أنفاسها بالأمل على إيقاعات المبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة بكل خطواتها الطيبة ونتائجها المشجعة... وغمرنا الله ببركاته رحمة وأمطاراً وسيولاً لتروي البساتين والطمأنة وتغتسل الأرض والقلوب بعد عناء وتلوث ببقايا ماء الحرائق والعبث والقلق فقد أن أوان استيقاظ الضمائر وإنعاش مشاعر الإيمان ومسؤولية الحاضر وأحلام وتأملات المستقبل وطموح الشباب والشعب الذين يشكل هدف الجميع ومصدر قوة الجميع ووفاء وصدق الفرقاء « بالتوافق» وبالضغط على كل الأوجاع الذاتية لوحده الإرادة وجماعية الفعل والعمل» وتوافق السياسة والقيادة» في الميدان وفي القول والحقول والفعل والأماني .. لأن « التوافق» بأوسع معانيه وأبعاده وبقوة إرادته تعني الوحدة والشراكة في الأفعال مع تعدد الرؤى التي تعني الفعل والعمل والأمل وتريح الناس معاً لأنها تلبي حاجاتهم في الاستقرار والأمن والأمان والتنمية دون منغصات أو مكايدات ولا معنى للتوافق غير هذا ولا أجمل ولا أبدع منه، وإلا صارت الحبة تؤكل من داخلها بتسوس النوايا ووسوسة الشياطين.

هنا ثورة الجميع هنا أنشودة التغيير التي كانت وستظل وجهة الجميع وراية الوطن في بلد الاستقرار والأمن والأمان والتنمية والازدهار والتحولات.

اليمنيون ليسوا بحاجة لحكمة الآخرين وقد كانوا شعبا لنجدة الإيمان ولنصرة الإسلام ولقيادة الفتوحات وعونا لمن استغاث بهم أو أحتاج لمشورتهم بحكمة اليمانيين وإيمانهم وصرنا حديثا ومثلا للحكمة وللإيمان وللأمان وما صرنا كذلك إلا ليظل جيل هذا العهد ورثة الذكرى الخالدة على عهده ووصيا على تراثه وترابه وعلى صون أمانته وأمانيه وأما وقد كانت المبادرة الخليجية بملحقاتها فهي عونا ومخرج لنا ومفتاح لخطوات بلادنا وشعب نحو استعادة وانتصار الحكمة التي تذهل الخارج وتتمثل بها الشعوب وتتعز بها الأمم كما كان لروعة إعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حدث ومفاجأة وأفراح وحكمة وقدوة وثورة وصية وصحوة يستعيد بها شعبنا وساستهم مجد اليمن التاريخ والحضارة والأصالة والأمل.

اليوم وقد غمرت اليمن سحب والخير الخيرات وعم الجميع الأمل والتسبيح بدعوات الانفراج والأمل والتفاؤل حل التوافق بدلا عن مفاهيم وحالات التوتر والخلاف والشد والهروب فقد صار لليمن مفهوم حديثا يجب أن يألف عليه الكل ويزيل التوتر من على الأصابع والشحناء والبغضاء في الحديث والتعبئات الضارة في الخطاب ليستقر منطق العقلانية والتوازن في الحديث والفعل والتعامل وفي قيادة سفينة النجاة على تيارات تجاوزنا تشنجاتها بالتوافق نحو مواقع التسامح وشواطئ الأمان حيث ينتظرنا جمهور اليمنيين الغفير بالهتاف والأصوات والأفراح والصناديق والذي يستحق منا التضحية بالتوافق وبالتنازلات وبالعمل البناء وبالتوافق لاستعادة وجه الحياة السعيدة والجميلة الباسمة التي تحمل الخير والأمان والثقة والتآزر والتكامل والتعايش للناس وللسياسة ولكل اليمنيين.

هؤلاء هم الأوفياء الذين يتوحدون وبأنفسهم يبادرون إلى مقاومة وجهاد النفس في الذات والسياسات والعقائد والعقد المدمرة بالتوافق وبالاتفاق وبالتلاحم نحو مواجهة تحديات الهلاك والانهيار ومقاومة العنف التحريضي والتهديدات الإرهابية والارتداء التوافقي والكوارث بأشكالها السياسية والاقتصادية والمعنوية لنروي معا وبسواعد الجميع بساتين التين والتوت والعنب والرمان واللبن والريحان ليزدهر الوطن وينعم الناس بوفاقنا الإنساني الوطني والسياسي والميداني والأخلاقي وبكل ثمار ابتساماتنا وأعمالنا المشتركة الطيبة..

وكفانا انتظارا فقد حان وقت استعادة الأنفاس بالسلام والتلاحم والتراحم وبإعادة بناء ما تهدم وتطهير النفوس والنوايا وتزكية الأقوال والإنفاق والتوافق بالأفعال والمصداقية على كل الصعد وفي كل ميادين الوطن الذي يجمعنا ويكفينا ويلهمنا ويحتاج إلينا لنبينه معا.

بدونهم

المطر بلا معنى.. دون عمال النظافة

أعشق رائحة التراب وقت المطر.. لكن هذه الأيام لا تشتم إلا رائحة العفن من متارس «قمائمنا» المتكدسة، و التي يزيد المطر من حدتها!!

مع عمال النظافة في أضرابهم؛ حتى يعرفونا كم أن رائحتنا «عنصريتنا» الرسمية والمجتمعية بشعة تجاههم وذويهم في مساكن الصفيح..

عمال النظافة من الفئة «المهمشة» .. ورغم هذه العنصرية في حصر هذه المهنة –العظيمة عالمياً والمزدراة يمنياً– عليهم فقط، إلا أنهم مازالوا يظلمون أيضاً في حقوقهم الوظيفية والمجتمعية! وأيضاً ذووهم في مسكان الصفيح.

عبدالرب الفيوحي

أدوات بالية

قبل أن يقر مجلس الوزراء الحوار من الشباب كانت هناك اطراف تحاول أن تشكل الجهة الخاصة التي يمكن أن تتحاور هي مع مجلس الوزارء ووفق صورة منحازة بينما بعض من الذين يقولون هم ثوار يظلون يصيحون نحن الثوار وهم فقط يمتلكون أدوات باليه وشكلاً من العويل وليس لديهم إمكانية تشكيل برنامج يخدم العملية الشبابية ككل نحزن عندما نجد هناك من يريد أن يأكل الكعكة مع الصحن ونحزن ايضا عندما نجد البعض من الذين يريدون كل الشباب أن يكونوا بنفس الاسلوب والتراجع والشخصنة هناك من يريد أن يعود الشباب فقط مكوناً لخدمة طرف دون آخر وبذلك ستكون القضية هي مجرد لعبة سياسية تمخضت بسيطرة كاملة دون أن يكون البديل واضحاً.

عبده الخيواني

و.. تستمر الحياة

انهاك وتعب وهموم وزعل .... لكن ستستمر الحياة بما يقدرها أرحم الرحمين، الحمدلله على كل حال واللهم احفظنا وعافنا وانصرنا على من ظلمنا عنه انك عفو تحب العفو فاعفو عنا يارب العالمين اللي ما يصلي النبي صلو ا عليه واكثرو منها.